# حياد" لبنان في التاريخ وحظوظه الراهنة

09-08-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

* **شارك على**
* fb
* tw
* [whatsapp](https://api.whatsapp.com/send?phone=&text=%22%d8%ad%d9%8a%d8%a7%d8%af%22+%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86+%d9%81%d9%8a+%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae+%d9%88%d8%ad%d8%b8%d9%88%d8%b8%d9%87+%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a7%d9%87%d9%86%d8%a9%20https%3a%2f%2ftinyurl.com%2f2ggqqooa)
* [telegram](https://telegram.me/share/url?url=https%3a%2f%2ftinyurl.com%2f2ggqqooa&text=%22%d8%ad%d9%8a%d8%a7%d8%af%22+%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86+%d9%81%d9%8a+%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae+%d9%88%d8%ad%d8%b8%d9%88%d8%b8%d9%87+%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a7%d9%87%d9%86%d8%a9)
* messenger
* linkedIn

##### تعبيرية (نبيل إسماعيل).

**A+****A-**

**د. محمّد شيّا\***

**1- تمهيد:**النزوع إلى [#الحياد](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%8a%d8%a7%d8%af)، وما يتضمنه من نأي بالنفس عن الصراعات الخارجية، نزوع سامي المضمون وإنساني المنطلق والغايات. ولم تكن الفكرة تلك لتدخل حيّز التداول والممارسة منذ أمد بعيد، في كل الحضارات، وبين الجماعات والممالك والدول المختلفة، لو لم تستند إلى وعي واضح بعبثية النزاعات المسلحة والصراعات الدامية، والتي تترك من الخسائر، وفي عشرات التجارب الملموسة، ما يفوق كثيراً أية مكاسب آنية لهذه الجهة أو تلك.

وليس أدلّ على حساسية فكرة الحياد وأهميتها غير ملاحظة أن البشرية الحديثة منذ عصبة الأمم سنة 1918 إلى نشأة منظمة دول عدم الانحياز في باندونغ (إندونيسيا) سنة 1960، إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان سنة 2021 "سنة الحياد" قد أدركت بوضوح ضرورة تشجيع فكرة الحياد في السياسات الدولية وإدخالها مادة بارزة في القوانين الوطنية والدولية، وحيثما أمكن ذلك.

ولا يخفى أن أهمية الفكرة تلك هي ما دفع بعدد من البلدان الأوروبية إلى إعلان الحياد، وتكريسه في دساتيرها، ومحاولة تأمين ضمانات دولية له – وأبرزه حياد سويسرا ( بموجب معاهدة باريس 1815)، ثم حياد النمسا (في إعلان عن البرلمان النمساوي 1955)، مع فارق بالتأكيد بين نمطي الحياد أعلاه، وظروف كلٍ منهما.

هوذا مدار بحث المقالة هذه: ما مضمون فكرة الحياد؟ هل من أشكال مختلفة للحياد؟ سياسات الحياد في خلال التطور التاريخي لإمارة جبل [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)، ثم للبنان الكبير؟ وأخيراً ما فرص نجاح مقترح حياد لبنان، الذي أطلقه غبطة الكاردينال الراعي منذ سنتين؟

**2- التعريف بالحياد، وأركان فكرة الحياد الناجح:**في تعريف أوّلي مباشر، الحياد هو: "الوضع القانوني الذي يضمن عدم انخراط أو مشاركة دولة هي في حرب مع دولة أخرى".

هذا هو المعنى الأولّي المباشر للحياد، nonalignment؛ أي النأي بالنفس عن الاشتراك مع أية دولة هي في صراع (أو حرب) مع دولة أخرى.

هو عدم الانحياز لطرف ضد طرف آخر؛ ولا يتضمن مبدئياً ما هو أكثر ذلك. هذا التعريف الأولي كان مثلاً في صلب فكرة "دول عدم الانحياز". كان مضمون الفكرة البسيط والمباشر، النأي عن الصراع العنيف الذي طبع بطابعه معظم فترات القرن العشرين بين المعسكر الغربي (الرأسمالي) والمعسكر الشرقي (الآشتراكي).

هذا هو المعنى الأول، المباشر، الأكثر شيوعاً لمصطلح "الحياد"؛ الحياد السلبي، بالمعنى الدقيق للكلمة.

إلاّ أن هناك معنى ثانياً أكثر تعقيداً للحياد، أكثر تفصيلاً وواقعية وأوسع مدى، وإن يكُ غير متناقض مع المعنى الأول؛ وهو الحياد الإيجابي أو الناشط.

الحياد بالمعنى الثاني هو مدار البحث في هذه المقالة، ولن تُفهم سياسات أمراء جبل لبنان (وبخاصة فخرالدين الثاني)، كما المضمون الحقيقي لخطاب غبطة البطريرك الراعي إلا في ضوء ما أسماه "الحياد الناشط"، أو "الحياد الإيجابي" في تسمية أخرى.

في تعريف أكاديمي لكرانستون (من كتابه "المصطلحات السياسية"، الترجمة عن دار النهار، ص 95) نقرأ التالي:

"الحياد عموماً يعني التعايش الإيجابي الفعّال، وسياسة صنع السلام، والسياسة المستقلة؛ هو الحياد الإيجابي".

سياسات الاستقلال الوطني، الحرص على السلام وصنعه، والتعايش الإيجابي بين الشعوب، هي المعاني الصريحة التي يتضمنها مفهوم الحياد الإيجابي؛ أي الحيّاد الفعّال، الذي يتضمن أكثر من مجرد النأي بالنفس و"الفرجة" على صراعات الآخرين. ولعلنا نجد بعضاً من الفكرة تلك في كتاب كانط Kant "مشروع للسلام العالمي"، 1795، والذي كان حاضراً في كل الاعلانات الدولية اللاحقة. لقد كان (بعد معاهدة وستفاليا 1648) أول محاولة نظرية حديثة لوقف دوامة العنف المتواصل الديني والزمني الذي سيطر على أوروبا في حقبة نهاية العصر الوسيط وبداية عصر النهضة، حقبة الصراعات الدينية والمذهبية والسياسية الحادة، وبدء محاولات بناء الدول "الكبرى"، في آن معاً.

إذا كان النمط الأول البسيط من الحياد لا يتضمن أكثر من النأي بالنفس؛ فإن النمط الثاني، الحياد الناشط أو الإيجابي، هو أكثر تطلّباً. هو يقوم على أربعة أركان رئيسية، أي أربعة شروط عامة يجب توفّرها، وهي:

**أولا، إجماع داخلي على فكرة الحياد، مبنيّ على قاعدة الاعتدال والشراكة،

ثانياً، القدرة الداخلية، الدفاعية تحديداً، على حماية الحياد،

ثالثاُ، ضمانات دولية قانونية وديبلوماسية وسياسية،

رابعاً، موافقة دول الجوار الإقليمي.**

إذا تمعنّا في الشروط الأربع أعلاه، يتبيّن أنه بالإمكان استخدامها في بناء مقياس يمكن أن نقيس في ضوئه درجة نجاح هذه التجربة في الحياد أو تلك.

ليست الشروط أعلاه بحاجة للتفسير أو الشرح، مع بعض الانتباه للشرط الأول، وهو توفّر الإجماع الداخلي. فالاجماع المطلوب ذاك لا يتحقق إلا على قاعدة صلبة من الاعتدال في السياسات الخارجية، ومن الشراكة السياسية والاقتصادية الناجحة في الداخل. وعلى نقيض الاعتدال والشراكة، فكل تطرف في السياسة الخارجية أو إقصاء سياسي أو اقتصادي في المعادلات الداخلية سيجعل الاجماع مطلباً صعب التحقق، ما يسقط شرطاً أساسياً في نجاح أي حياد.

يمكن لفائدة البحث، تطبيق المقياس أعلاه على التجربة السويسرية (المتوّجة مثالاً للحياد الناجح) من جهة أولى، وعلى محاولات الحياد اللبنانية المتعاقبة، من جهة مقابلة.

فلنبدأ بالأولى. يقوم ما يشبه التوافق بين الباحثين على أن تجربة الحياد السويسري كانت ناجحة مئة في المئة. فقد توفّر لتجربة الحياد السويسري الشرط الأول (الإجماع الداخلي)؛ وتظهّر الإجماع ذاك في موافقات الكانتونات السويسرية، وفي استفتاءات عدة، ورغم أنه كان عرضة في حالة واحدة على الأقل (الاضراب الشامل لنقابات العمّال في نوفمبر 1918) لإعادة النظر؛ لكنه صمد في امتحان الإجماع ذاك. وبسبب من نجاحه الباهر في امتحان الحرب العالمية الثانية الصعب بات حياد سويسرا من الحقائق الأوروبية الراسخة، ولعله سبب مباشر في ازدهارها المالي والاقتصادي ورفاهها الاجتماعي.

في الحياد السويسري توفّرت إذاً شروط النجاح الأربعة على نحو جلي، واحداً واحداً، ومنها، إضافة إلى الضمانات الأوروبية الدولية، توفّر قوة الردع الداخلية لحماية الحياد والمشكّلة من الجيش السويسري الحديث القوي، ومن وحدات الحرس الوطني (الشعبي) المشكّلة من المواطنين السويسريين الحاضرة على الدوام إلى حد احتفاظهم بأسلحتهم الفردية في المنازل.
لا تتوفر للبلدان الأوروبية (المحايدة) الأخرى درجة النجاح الأعلى التي توفّرت لحياد الاتحاد السويسري (رغم أنه يخضع حالياً من جديد لضغوط عمالية ونسائية تطالب بالمزيد من الشراكة والعدالة والتوازن بين القوى الاجتماعية والاقتصادية المختلفة حيث تحتكر الأوليغارشية المالية الحد الأقصى من النشاط الاقتصادي).

أما حياد النمسا الذي أعلن بقانون من البرلمان النمساوي سنة 1955 فقد كان استجابة لمطلب سوفيياتي شرطاً لسحب الجيش الأحمر من الأراضي النمساوية. كذلك حياد فنلندا والسويد لم يكونا بعيدين عن السعي لإبعاد الخطر الأحمر عن البلدين بعد الحرب العالمية الثانية. وقد انهار حياد البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانحسار الخطر الأحمر، بل إن البلدين في طور الإنضمام الآن إلى النقيض، أي حلف شمال الأطلسي (الناتو).

يمكن إذاً استخدام المقياس الرباعي أعلاه في قياس إمكانية نجاح (أو فشل) أية تجربة حيادية على وجه العموم؛ وهو ما سنطبّقه على بعض أهم تجارب الحياد في السياسات اللبنانية المتعاقبة، والتي ستظهر لنا، أن حالات معينة في الحياد كانت ناجحة فعلاً، فيما لم يكتب لحالات أخرى النجاح نفسه، وبسبب مباشر من واقع حضور الشروط الأربعة أعلاه، أو غيابها؛ وفي أوّلها ربما الإجماع الوطني المستند نجاحه وديمومته إلى التوازن والشراكة وعدم الإقصاء، "توازن يقتضي من القوى التي في السلطة أن تترك مكاناً للآخرين أيضاً"، وفق نص من المؤرخة ليلى فواز طرزي وهي تقارن بين حرب 1860 وحرب 1975-1989. لقد كان اللاتوازن الداخلي (المانع للإجماع) منذ منتصف القرن التاسع عشر، وفق طرزي، أحد الأسباب الرئيسية للاضطرابات الداخلية في لبنان وصولاً ألى حرب 1975-1989، إضافة للإطماع الإقليمية والمصالح الدولية. (طرزي، الحرب الأهلية في لبنان ودمشق سنة 1860، بالإنجليزية)
3- الحياد فكرة متداولة، قديمة، في لبنان:

يظن البعض أن غبطة الكاردينال الراعي قد جلب جديداً، بل أحدث زلزالاً هزّ الوحدة الوطنية بدعوته للحياد قبل حوالي سنتين. وهذا ليس صحيحاً. بل الصحيح أنه إنما كان يذكّر ب"تقليد" لبناني وطني يضرب عميقاً في تاريخ دولة لبنان الكبير، وقبل ذلك في تاريخ إمارة جبل لبنان.
لا نص سياسي وطني، متوافق عليه، في أدبيات دولة لبنان الكبير (أي منذ 1920 إلى وثيقة الطائف سنة 1989) إلّا وتضمّن دعوة علنية إلى الالتزام الصريح بالحياد وعدم الانحياز والنأي بالنفس عن الصراع بين العرب والغرب أولاً، ثم بين الشرق والغرب، أو بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي لاحقاً، وأخيراً بين المحاور العربية نفسها.

الدعوة لالتزام الحياد في الصراعات تلك نجدها في تصريحات الأباء المؤسسين لكيان لبنان الكبير (المطران الحويك، البطرك عريضة، يوسف السودا، ميشال شيحا، ولاحقاً مع العميد ريمون أده والرئيس شارل حلو وآخرين)، ولم تكن مقولة الصحافي جورج نقاش المشهورة (نفيان لا يصنعان وطناً) غير رد على حيادية الكيان الناشىء العلنية والصريحة (لا شرق ولا غرب، لا سوريا ولا فرنسا). تضمنت النسخ الأولى للميثاق الوطني التي كتبت لدى الكتلة الوطنية سنة 1936، ثم في بيت يوسف السودا سنة 1938، ثم في بكركي في 25 كانون الأول 1941، وأخيراً كما أعلنت مع رياض الصلح وبشارة الخوري في تشرين الثاني 1943، جميعها التزاماً وطنياً بالحياد العربي والدولي عن كل المحاور. بل إن التسليم بحياد لبنان بين النخب اللبنانية هو ما دفع زعماء الكتلة الوطنية في سوريا سنة 1936 إلى التأييد الصريح والعلني، وللمرة الأولى، لمطلب الاستقلاليين اللبنانيين في قيام كيان لبناني مستقل، لا يتبع سوريا، ولا يتبع فرنسا من جهة مقابلة. الحياد الخارجي والاعتدال الداخلي هما سرّ إجماع النخب اللبنانية في حقبة 1936-1943 وسمح بالوصول إلى استقلال يجمع اللبنانيين ولا يفرّقهم، وأعني إجماع النخب، السياسية والدينية، وحتى العسكرية المحلية الذي تمثّل في رفض القطع العسكرية اللبنانية بقيادة القومندان فؤاد شهاب الخدمة تحت العلم الفرنسي، واعتبارها كل من يخالف ذلك "خائناً للوطن").

ثم برز حياد لبنان أواسط خمسينيات القرن الماضي في عدم انضمامه الى "حلف بغداد" الذي شكلته الولايات المتحدة وتركيا والعراق وإيران آنذاك، لأنه كان موضع انقسام عربي ولبناني.
كذلك برز حياد لبنان في اتخاذه مسافة واضحة عن وحدة سوريا ومصر سنة 1958، "الجمهورية العربية المتحدة"، لأنها كانت موضع انقسام لبناني داخلي. ومن جديد كرّس العرب الحياد هذا في الإشارة الصريحة التي بعث بها اجتماع الرئيس شهاب بالرئيس عبد الناصر على الحدود اللبنانية السورية سنة 1959، حين أصر عبد الناصر أن تكون خيمة الاجتماع على الخط الحدودي بين لبنان وسوريا، أي جزء منها على التراب اللبناني وجزؤها الثاني على التراب السوري، وما في ذلك من احترام لاستقلالية لبنان وسيادته. وبرز حياد لبنان مرة أخرى في إعلانه الرسمي انضمامه سنة 1961 إلى منظمة دول عدم الانحياز، بعيداً عن المعسكرين الغربي أو الشرقي في آن. واستمرّ حياد لبنان حقيقة ملموسة طوال الحقبة الشهابية 1959 - 1968، والذي عاد فاهتز عنيفاً تحت وقع هزيمة العرب في حزيران 1967 التي "خربطت" من جديد الحسابات اللبنانية الداخلية، ففُقِد الاتزان والتوازن الداخليين، بدءاً باتفاق القاهرة 1969. وكانت آخر مظاهر الإجماع اللبناني الداخلي تضمين بيان بعبدا 2012 في عهد الرئيس ميشال سليمان (والذي غدا وثيقة دولية معترفاً بها بعد إرساله إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأم المتحدة) نصّاً صريحاً على"النأي بالنفس" و"التحييد"عن الصراعات الإقليمية والدولية.

**4- تجارب الحياد اللبناني القديمة (حتى سنة 1926)**تجارب الحياد اللبنانية الحديثة، بين 1936 و2012، التي سردنا أهمها أعلاه، لم تكن من فراغ. بل هي بمعنى ما امتداد لتجارب لبنانية في الحياد أقدم عهداً، وكانت تشي جميعها بمقدار الحكمة التي تمتع بها أمراء جبل لبنان على الدوام. كان هؤلاء مدركين لمحدودية موارد جبل لبنان البشرية والاقتصادية وعجزه بالتالي عن انتهاج سياسات حادة أو متهورة أو منحازة إلى واحد دون آخر من المحاور (الأمبرطورية) الكبرى المعاصرة لهم، وبهدف حماية مصالحهم الوطنية في الإمارة – باستثناء محاولة فخرالدين الثاني المعني الاستقلالية الطموحة الذي ظنّ أن بإمكانه الحصول على كيان لبناني مستقل نسبياً وسط الصراع العثماني الصفوي من جهة، والصراع العثماني الأوروبي الغربي المحتدم آنذاك (1572-1635). كان سلاح فخرالدين توليفة ناجحة من الاجماع اللبناني الداخلي النادر المثال، وبناء القوة الدفاعية الذاتية، والضمانات الدولية، لكنه افتقد الشرط الرابع في المقياس الذي وضعناه وهة الموافقة الاقليمية، أي موافقة العثمانيين آنذاك، فكان أن سقط في النهاية ولم تستطع الدول الأوروبية الضامنة لسياسات فخرالدين أن تفعل شيئاً لإنقاذه. ومع ذلك، استمرت إمارة جبل لبنان، شبه المستقلة، نحواً من 800 سنة، تحت حكم أمير لبناني، وبفضل حنكة الأمراء أولئك السياسية وتوفر ظروف أخرى مناسبة (وليس بفضل قوتهم العسكرية)، إلى أن انهارت الإمارة سنة 1840، بفعل سياسات طائشة، وفق ما يقوله معظم المؤرخين، زرعت الفتنة بين النخب المختلفة المكوّنة للطبقة السياسية-الاقتصادية الحاكمة تقليدياً، جنباً إلى جنب مع أمير البلاد. وانتقلت الفتنة، في مناخ من الاختراق الغربي للمنطقة، إلى جمهور اللبنانيين عموماً فكانت الفتن الطائفية المتعاقبة، 1841، 1842، و1860.

في تجارب الحياد اللبنانية الناجحة، يمكن التوقف أخيراً عند المساعي الوطنية الحكيمة الناجحة التي سعت طوال فترة 1922-1926، إلى إبعاد كأس الثورة السورية المرّ ضد الفرنسيين عن النسيج اللبناني الداخلي الهش، والذي كان قابلاً بسهولة للاشتعال السريع. لقد تم عموماً تجنب الحريق ذاك – رغم بعض الثغرات – لا بفضل المندوبين السامين الفرنسيين الذين كانوا، باستثناء غورو، بمنتهى الفظاظة وربما هم من تسبب بالثورة السورية من اساسها؛ وإنما بفضل حكمة الزعماء اللبنانيين الروحيين والزمنيين آنذاك.

تخبرنا وثائق المرحلة التاريخية تلك عن الأدوار الحكيمة التي لعبها زعماء سياسيون لبنانيون عدّة، نجحوا في الاحتفظ بالحياد اللبناني (العقلاني) بين الثورة السورية من جهة والانتداب الفرنسي من جهة ثانية. أعلن معظم هؤلاء، وبخاصة الدروز والشيعة، أن ميولهم الطبيعية المتعاطفة مع الثورة السورية الوطنية آنذاك لن تمنعهم عن العمل على إبعاد الحريق السوري عن لبنان، وكان قد اقترب كثيراً في منطقتي حاصبيا وجبل عامل. وعليه، كان الحياد هو الموقف الوطني المتوازن العقلاني في اللحظة الحرجة تلك. ولم تتردد السيدة نظيرة جنبلاط ( أحد أبرز زعماء الشوف وجبل لبنان في حقبة العشرينيات والثلاثينيات) في أن ترسل وفداً – كان المثقف عبد الله النجار أحد أعضائه – لتبلغ أصدقاءها التاريخيين، أفراد من آل الأطرش في قيادة الثورة السورية، أن يحترموا حياد لبنان، وأنهم إذا كانوا حقاً يريدون خدمة القضية السورية الوطنية فعليهم عدم تصدير الثورة إلى لبنان "النقطة الحساسة جداً في هذه المنطقة". نجح تحالف الزعماء اللبنانيين العقلاء في النهاية، وبفضل سياسات الحياد والحكمة والاعتدال في إبعاد الفتنة عن الكيان اللبناني الناشىء الهش. وما ساعد في قوة موقف الحياد تلاقي الزعماء اللبنانيين والكنيسة المارونية على انتقاد العسف الفرنسي، وتشبيهها السياسة الفرنسية الفظة في الشرق، وفق تصريحات البطرك الحويك والبطرك عريضة وغيرهما، بسياسات الطاغية العثماني جمال باشا.

ومع ذلك، يجب أن لا تفوتنا في هذا المجال ملاحظة أن دعاة الحياد االلبناني منذ العشرينيات وحتى الطائف ميّزوا بوضوح بين الحالات التي يتوجب إعلان الحياد فيها (كالموقف من الثورة السورية التي لم تحظ بإجماع اللبنانيين لأسباب عدة)، وبين حالات أخرى لا تحتمل الحياد وبإجماع اللبنانيين ( من مثل الموقف من الحق ال[#فلسطين](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86)ي حيال الأطماع الصهيونية والذي حمل السياسيون والمفكرون اللبنانيون لواءه في كل منتدى إقليمي أو دولي).

كذلك، كان موقف أمراء بيروت والغرب التنوخيون في القرن الحادي عشر وما بعده من الحملات الإفرنجية. فقد رأوا فيها عدواناً صارخاً لا يحتمل الحياد، وعليه لم يسعوا للحياد بين الفرنجة والدولة الإسلامية (الفاطمية ثم الأيوبية ثم المملوكية) بل قاوموا الغزوات بكل ما ملكت أيديهم من موارد وقدرات، وأصر صلاح الدين أن يكون الأمير حجى التنوخي إلى جانبه في استعادة بيت القدس تقديراً لمواقف أمراء بيروت وجبل لبنان وتضحياتهم.

**5- خاتمة:**نخلص من العرض السياسي والتاريخي أعلاه إلى تأكيد خلاصتين:
الخلاصة الأولى، هي أن غبطة الكاردينال الراعي لم يأت جديداً حين طرح فكرة الحياد قبل سنتين، فكرة لا تزال تتفاعل إلى اليوم بطريقة أو بأخرى. في الخلاصة الأولى هذه أيضاً، أن ما من أحد يحق له، أخلاقياً ووطنياً وواقعياً، أن يعترض على مطلب الحياد هذا، وبخاصة حين يُعلن عالياً وبكل لغة أن المطالبة بالحياد لا تشمل على الإطلاق حالتين محددتين، 1) حين تكون المصلحة الوطنية اللبنانية العليا طرفاً في أية قضية، ومن أي نوع، و2) في موضوع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، أي قضية فلسطين باختصار.

خارج الاستثناءين أعلاه، لا يمكن للبناني عاقل أن يرفض حقيقة المكاسب الوطنية (الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي) التي تحققت للبنان وللبنانيين في أزمنة الحياد، واحتمال استعادتها من خلال السياسية نفسها. ولا يمكن أيضاً رفض حقيقة أن الحياد الايجابي كان لفترات طويلة سياسة لبنانية ثابتة في الشأنين العالمي والعربي. إن رفضاً عبثياً للحقيقتين أعلاه إنما يعني، فيما لو كان صاحبه يدرك معناه حقاً، إعادة النظر بالأسس التي قام عليها الكيان في الأصل، والتي تكرّست بالميثاق الوطني لسنة 1941، 1943. لقد غدا الحياد تاريخياً صنواً للشخصية اللبنانية، بل لوجود لبنان. وهو ما سهّل جوهرياً في قيام لبنان الكبير سنة 1920، ثم استقلال لبنان 1943، وأخيراً انضمامه عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية سنة 1945. وإذا قيل أن توافق الطائف لسنة 1989 قد راجع جوانب عدة في الميثاق الوطني (من مثل استبداله عبارة "عربي الوجه"، ب "عربي الانتماء"، ) نقول، أن مقدمة دستور الطائف تضمّن بالمقابل نصّاً أساسياً يبدو أكثر أهمية من المراجعات تلك، وهو قوله صراحة: أن لا شرعية لأية سلطة (ولأية سياسة بالتالي) تتناقض مع مبدأ العيش المشترك. وتطبيق ذلك في ما خص الحياد، موضوعنا، يعني أن لا شرعية لأية سياسة لا تحظى بإجماع اللبنانيين.
الخلاصة الثانية، المقابلة، هي أنه مع قبول حقيقة أن الحياد مطلب إنساني سامٍ، وأنه يخدم القضايا الوطنية ولا ينال من المصالح اللبنانية العليا قيد أنملة؛ لكنه ليس بالمطلب السهل والذي تحسمه الرغبات والنوايا الطيّبة. لقد استخلصنا في سياق المقالة مقياساً عملياً (من أربعة شروط أو أركان) يمكن القياس عليه لمعرفة درجة حظوظ مطلب الحياد في هذا المكان أو ذاك، وفي هذه اللحظة التاريخية أو تلك.

وإذا بدا أن الشروط الأربعة أعلاه قد تحققت في الحياد السويسري (وهي الاجماع الداخلي، والضمانات الدولية، والقدرة الدفاعية على حماية الحياد، وموافقة الجوار الإقليمي)؛ فإن حال الحياد اللبناني العتيد مختلف تماماً قي هذه اللحظة عن الحياد السويسري. فثلاث من الشروط أو الأركان أعلاه غير متحققة في مطلب الحياد اللبناني في هذه اللحظة أو المرحلة، ولا حاجة لتفاصيل إضافية في هذا المجال. وعليه، ففكرة الحياد، وإن بدت سامية، جاذبة، بل مرغوبة ومشتهاة لارتباطها بمطلب استعادة لبنان لوحدته وازدهاره واستقراره الداخلي؛ إلا أن دون تحققها في هذه المرحلة عقبات وصعوبات جوهرية، لا تمّحي أو تشطب بموقف من هنا، أو تأييد من هناك. ولا يجوز بالتالي أن تتحول إلى مادة خلافية إضافية بين اللبنانيين.

**\*عميد سابق لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية**